اقتصاد

المغرب: رهان على حسم قانون الإضراب

الرباط ـ **العربي الجديد**

تدرس لجنة بمجلس النواب في المغرب، بعد غد الثلاثاء، مشروع قانون ينظم الحق في الإضراب. وتراهن الحكومة على حسم ملف الإضراب الذي يراد تنظيمه، عبر إصدار أول قانون منذ وضع أول دستور مغربي من نحو ستة عقود. علما أن مشروع قانون كان وضع في البرلمان في ظل حكومة سابقة برئاسة عبد الإله بنكيران، غير أنه لم يصادق عليه في ظل تحفّظ الاتحادات العمالية عليه.

وأفضي ذلك إلى بقاء المشروع مجمدا في البرلمان، قبل أن تتوصل الحكومة السابقة إلى اتفاق مع الاتحاد العام والاتحادات العمالية الأكثر تمثيلية على إحالة المشروع للتشاور. وعبّر رئيس الحكومة الحالية عزيز أخنوش، يوم الثلاثاء الماضي، عن اعتزام الحكومة إصدار قانون تنظيمي للإضراب، مشددا على أنه بعد ستين عاما على إقرار أول دستور لحق الإضراب حان الوقت لإدراج النقاش في قانون تنظيمي في جولة الحوار الاجتماعي من أجل عرضه على البرلمان. واتفقت الحكومة والاتحادات العمالية ورجال الأعمال بمناسبة عيد العمال الماضي، على إخراج القانون التنظيمي للإضراب، كما جرى الاتفاق على المراجعة التدريجية لبعض مقتضيات قانون العمل، بما يتيح تحقيق التوازن بين إنتاجية المقاولة والحفاظ على تنافسيتها وبين محاربة الهشاشة في التشغيل لخلق مناصب الشغل وتشجيع الاستثمار.

ستتولى لجنة الشؤون الاجتماعية بمجلس النواب، يوم الثلاثاء المقبل، بحضور وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات، يونس السكوري، تقديم مشروع القانون الذي يحدد شروط وطرق ممارسة حق الإضراب. واستغل الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الذي يمثل مصالح رجال الأعمال، إعلان رئيس الحكومة عن الجولة الجديدة للحوار الاجتماعي كي يدعو إلى ضرورة وفاء الحكومة والاتحادات العمالية بالتزاماتها التي تم التوصل إليها بمناسبة عيد العمال الأخير. وأكد رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب، شكيب لعلج، على ضرورة إصدار قانون الإضراب ومراجعة قانون العمل وإصلاح التقاعد، معتبرا أن احترام تلك الالتزامات من شأنه دعم تنافسية الشركات.

وتعتبر الاتحادات العمالية أن مطلبها الرئيسي يتمحور حول الحفاظ على حرية العمل النقابي، في ظل لجوء أصحاب الشركات إلى طرد مسؤولين نقابيين. وتؤكد الاتحادات العمالية أن الإضرابات تحدث في غالب الأحيان، نتيجة رفض أرباب العمل تطبيق قانون العمل والامتثال للقوانين ذات الصلة بالحماية الاجتماعية، ما يفضي إلى نوع من الاحتقان الذي يتسبب في احتجاجات.

ويرى الرئيس السابق لاتحاد الجامعة الوطنية، محمد الهاكش، أنه يفترض في الاتحادات العمالية توحيد مواقفها، من أجل الدفاع عن حقوقها في المفاوضات حول قانون الإضراب. ويوضح الهاكش، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنه يخشى أن يتم عبر قانون الإضراب وضع قيود مكرهة على هذا الحق، بما يفضي إلى إفراغه من محتواه، خاصة في ظل الهشاشة التي تميز وضعية العمال. ويعتقد أن الاتحادات العمالية مدعوة للبحث عن تعبئة الفئات العمالية المختلفة والموظفين حول رهانات إصدار قانون تنظيمي للإضراب، خاصة مع سعي الحكومة إلى حسم هذا الملف في العام الحالي.

معرض سيارات في سيول، 29 مارس 2019 (إد جونز/فرانس برس)

انتعاش مبيعات السيارات الهجينة

بلغت نسبة السيارات الهجينة أكثر من 20% من جميع السيارات الجديدة المباعة في كوريا الجنوبية في النصف الأول من العام، في حين انخفضت مبيعات نماذج الديزل بشكل حاد، حسبما أظهرت بيانات الصناعة في وقت سابق من الأسبوع. وفقًا لما أوردته وكالة «كار از يو» (CarIsYou) التي تتبع سوق السيارات، بلغ عدد سيارات الركاب الهجينة المسجلة حديثًا خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يونيو/حزيران 187 ألفا و903 وحدات، وهو ما يمثل نسبة 22,9% من جميع التسجيلات الجديدة. ويمثل عدد مبيعات الطرز الهجينة زيادة بنسبة 24,3% على أساس سنوي مقارنة بالعام الماضي. وهذه هي المرة الأولى التي تمثل فيها السيارات الهجينة أكثر من 20% من المبيعات خلال فترة الستة أشهر.

أخبار

عُمان: نمو عرض النقد بنسبة 12%

شهد عرض النقد بمعناه الواسع بسلطنة عمان نموًا بنسبة 12% على أساس سنوي ليبلغ في نهاية شهر إبريل/ نيسان 2024 نحو 23,6 مليار ريال عُماني. ووفقاً لما ذكرته وكالة الأنباء العمانية أمس، جاءت هذه

الزيادة نتيجة ارتفاع النقد بمعناه الضيق بنسبة 7 % وشبه النقد بنسبة 13,9%، والذي يتكون من مجموع ودائع التوفير وودائع لأجل بالريال العُماني زائد شهادات الإيداع المُصدرة من البنوك بالإضافة إلى حسابات هامش الضمان وجميع الودائع بالعملة الأجنبية لدى القطاع المصرفي. وانخفض النقد لدى الجمهور في نهاية إبريل الماضي بنسبة 7 %، بينما شهدت الودائع تحت الطلب ارتفاعاً بنسبة 11,2 %. وفي سياق متصل، بلغ إجمالي الأصول للبنوك والنوافذ الإسلامية بسلطنة عمان مجتمعةً في نهاية شهر إبريل 2024 حوالي 7,5 مليارات ريال عُماني أي ما نسبته 17,7 % من إجمالي أصول القطاع المصرفي.

صندوق النقد يقرض باكستان 7 مليارات دولار

أعلن صندوق النقد الدولي أنه وقّع اتفاقاً مع الحكومة الباكستانية لوضع برنامج مساعدات بقيمة سبعة مليارات دولار على مدى ثلاث سنوات، ويُفترض أن يمكّن البرنامج الجديد، الذي لم يوافق عليه المجلس التنفيذي للصندوق بعد، باكستان من «تعزيز جهود الاستقرار الاقتصادي وتهيئة الظروف لتحقيق نمو قوي وشامل ومستدام»، وفق ما جاء في بيان للصندوق. ونقل البيان الصادر أول من أمس الجمعة، عن رئيس بعثة صندوق النقد الدولي في البلاد، ناثان بورتر، قوله وفقاً لوكالة رويترز إن «البرنامج يهدف إلى تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي الذي تحقق بشق الأنفس خلال العام الماضي ومواصلة الجهود الرامية إلى تحسين المالية العامة وخفض التضخم».

مصر: استثمار مدخرات العاملين في الخارج

ألقى وزير العمل المصري، محمد جبران، أمس السبت، بيانه حول برنامج الحكومة الجديدة، وذلك أمام اللجنة الخاصة لدراسة برنامج الحكومة، مشيراً إلى أن ملف العمل والعمال له أهمية كبيرة من القيادة السياسية. وقال جبران، إن خطة الوزارة تبنى على قيام مكاتب التمثيل العمالي في الخارج، بالتواصل مع الجاليات المصرية لتقوية صلتهم بالوطن، وجذب الاستثمارات والمدخرات من الخارج، وإنه بخصوص استثمار مدخرات العاملين في الخارج أوضح أنه يجب التنسيق للوقوف على الأنشطة الاستثمارية المطلوبة.

المعاملات التجارية بين إيران وروسيا لا تستخدم الدولار

طهران ـ **صابر غل عنبري**

أكد رئيس البرلمان الإيراني محمد باقر قاليباف، أمس السبت، أن جميع المعاملات التجارية بين إيران وروسيا تجرى من دون الدولار، قائلاً إن الأحادية الأميركية دفعت البلدين إلى اتباع هذه السياسة الاقتصادية. وأضاف قاليباف، في تصريحات من روسيا على هامش اجتماع مجموعة بريكس، أن «علاقات عميقة تجمع بين روسيا وإيران»، مؤكداً أنهما «لديهما مصالح مشتركة وكذلك أعداء مشتركون»، ومشيراً إلى أن «بريكس تمثل «فرصة مهمة للغاية لنا».

وأوضح أن البلدين تمكّنا من إلغاء الدولار في جميع تعاملاتهما التجارية «بسبب الأساليب الخاطئة التي تتبعها أميركا بأحاديتها». يشار إلى أن إيران، التي تتعرض للعقوبات الأميركية منذ 2018، تسعى جاهدة إلى إلغاء الدولار من تجارتها الخارجية، خاصة مع روسيا التي تتعرض هي أيضا لعقوبات أميركية وغربية. وتتبع إيران هذه السياسة بغية التقليل من تداعيات وآثار هذه العقوبات في إطار سياسة إفشال مفاعيلها. وفي السياق، تنظر طهران إلى توجه بعض الدول نحو إقصاء الدولار من التجارة الدولية، بغية إنهاء سلطته، أنه فرصة ومتنفس للالتفاف على العقوبات الأميركية لمواجهة الضغوط الاقتصادية والعقوبات، في إطار استراتيجية إفشال مفاعيل هذه العقوبات على وقع تعثّر المفاوضات النووية الرامية إلى إحياء الاتفاق النووي ورفع العقوبات منذ سبتمبر/أيلول 2022. وكان محافظ البنك المركزي الإيراني محمد رضا فرزين قد أعلن، سابقاً، سياسة بلاده لحذف الدولار من التعاملات غير التجارية والسياحية مع دول المنطقة. وخلال العامين الماضيين، زادت التجارة بين إيران وروسيا نحو 80%، لترتقي إلى أربعة مليارات دولار عام 2020، ثم إلى 4,6 مليارات دولار عام 2022. ويسعى البلدان إلى رفع الرقم إلى 10 مليارات دولار خلال السنوات المقبلة. إلى ذلك أيضا، انتهت الاتصالات المكثفة الفنية بين البنكين المركزيين الإيراني والروسي إلى إنشاء الاعتماد المالي أو الاعتماد المستندي المعروف اختصارا بـ(LC) لبنك «سبه» الإيراني بقيمة أولية 17 مليون يورو لاستيراد السلع من روسيا، على أساس أن يسدد البنك المبلغ وفق جدول زمني متفق عليه. وكانت السلطات الإيرانية قد أعلنت، خلال ديسمبر/ كانون الأول الماضي، فتح روسيا خط ائتمان بقيمة 6,5 مليارات روبل (66 مليون دولار) لطهران لاستيراد السلع الأساسية الروسية.

مال وناس

الفقر يتوغل في الأردن... والشارع غاضب من الحكومة

ازداد الفقر توغلاً في الأردن على خلفية الإجراءات الحكومية التي تساهم في زيادة معدلات البطالة ورفع أسعار السلع والخدمات

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

يبدو أن الحكومة الأردنية التي تشكلت في أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2020 برئاسة بشر الخصاونة، تواجه أشد حملة انتقادات واحتجاجات على قراراتها الأخيرة التي أدت إلى حالة من الاحتقان لدى الشارع الأردني الذي يرى فيها تعميقاً للأوضاع المعيشية المتردية، وزيادة في معدلات الفقر والبطالة. وحسب خبراء اقتصاد، فإن الحكومة ربما أرجأت تطبيق بعض القرارات قبيل رحيلها المتوقع في أي لحظة، نتيجة لاستحقاقات دستورية تتعلق بإجراء الانتخابات البرلمانية في العاشر من سبتمبر/ أيلول المقبل، وكذلك عدم انعقاد البرلمان الحالي الذي يُعَدّ في حكم المنتهية ولايته، بانتظار قرار الملك بحلّه خلال أسبوعين على أبعد تقدير.

الكهرباء والخدمة العدلية

وبالتزامن مع تطبيق قرار رفع أسعار الكهرباء على بعض القطاعات، في إطار ما أسمته الحكومة تعرفة كهربائية مرتبطة بالذروة ستشمل لاحقاً الاشتراكات المنزلية، أصدر نظامان للخدمة المدنية ونظام الموارد البشرية للعاملين في الجهاز الحكومي، ما أثار اعتراضات واسعة تزداد يومياً.

واشتمل النظامان على بنود مثيرة للجدل، وتمسّ العاملين كافة في الجهاز الحكومي، من أهمها منع الإجازات دون راتب، وحظر عمل الموظف الحكومي نهائياً بعد ساعات الدوام الرسمي، وإلغاء الترفيعات التي تستحق بعد انقضاء سنوات محددة.

وحذرت شخصيات سياسية واجتماعية ووزراء سابقون من التبعات الخطيرة لتطبيق النظامين على السلم والأمن المجتمعي وارتفاع الجنح والجرائم والانحدار الشديد في مستويات المعيشة وارتفاع الفقر والبطالة والتبعات السلبية على الأسر.

ومن وجهة نظر الحكومة، يهدف النظامان إلى تطوير منظومة الموارد البشرية في القطاع العام، تحقيقاً لمتطلبات التحديث الإداري.

وضجّت مواقع التواصل الاجتماعي بالحملات المطالبة الحكومة بإعادة النظر بالنظامين ومعالجة البنود التي تلحق الضرر بالموظفين وعائلاتهم والاقتصاد الأردني بشكل عام والتفكير خارج الصندوق في آليات حقيقية وفاعلة لتطوير القطاع العام بما يتفق والمسارات الإصلاحية التي يعمل الأردن على تطبيقها على أساس تحقيق نهضة شاملة.

تشكيل لجنة نقابية

مجلس النقباء الذي يمثل النقابات المهنية التي تضم حوالى مليون منتسب إليها، شكل لجنة برئاسة نقيب المهرجين خالد رابابعة لدراسة مشروع النظامين على عجل ورفع مذكرة إلى رئيس الوزراء متضمنة التعديلات المطلوبة على النصوص المثيرة للجدل والمستغربة في خطوة إجرائية من قبل النقابات قبل الذهاب إلى إجراءات أخرى.

وقال الربابعة لـ«العربي الجديد» إن مجلس النقباء اتخذ قراراً بتشكيل اللجنة، وتضم عدداً من النقباء بهدف حصر ملاحظات النقابات على نظامي الخدمة المدنية والموارد البشرية ورفع المطالبات إلى رئيس الحكومة أو ما يراه مجلس النقباء مناسباً. وأضاف أنه سيُطلب من النقابات تزويد اللجنة بملاحظاتها بشكل عاجل على النظامين لغايات الاطلاع عليها وإعداد المذكرة إلى رئيس الوزراء. وكانت مساعدة رئيس مجلس النواب الأردني، النائب ميادة شريم، قد قالت في وقت سابق، إن نظام الموارد البشرية الذي أقرته الحكومة أخيراً جاء فردياً ولم يراع الحاجات الاقتصادية ولا حتى الاجتماعية لموظفي القطاع العام وحرمهم حقوق أساسية ستؤثر بما لا شك فيه بالمستوى المعيشي للأسر الأردنية.

وأضافت أن القرار الذي أُعِدّ تحت الظلام لم يستند إلى دراسات أو بيانات أو نتائج استطلاعات جعلت الحكومة تذهب لاتخاذ مثل هذه القرارات التي تطاول القطاع العام بمجمله، مؤكدة ضرورة إعادة النظر بهذا النظام بما يتناسب وحاجات المجتمع الأردني والقطاع العام ودراسة مدى تأثيره بالوضع الاقتصادي وتحقيق الأمان والرضا الوظيفي للموظف الذي يعاني بالأساس من سوء الأوضاع المعيشية وعدم قدرته على تحقيق الاكتفاء الأسري أو الذاتي.

> الإجراءات الأخيرة ساهمت في زيادة البطالة والغلاء

وطالبت شريم بتشكيل لجنة مختصة لدراسة نظام الموارد البشرية ومعدل نظام الخدمة المدنية لسنة 2024 لبيان انعكاساته ومدى جدواه، مع مراعاة حفظ المكتسبات القانونية والأمن الوظيفي لجميع موظفي القطاع العام.

شبح البطالة

وطالب المرصد العمالي الأردني الحكومة بوقف إحالة موظفيها على التقاعد المبكر «قسراً» أو تشجيعاً، مشيراً إلى الآثار السلبية لهذه السياسة على سوق العمل واستدامة منظومة الضمان الاجتماعي. وأوضح المرصد أن التوسع في التقاعد المبكر يخلق أخطاراً عميقة تهدد استقرار سوق العمل واستدامة منظومة الضمان الاجتماعي، وأن الترويج لهذا النهج حلاً مؤقتاً للتحديات الإدارية يؤدي إلى نتائج عكسية.

وقال رئيس المرصد أحمد عوض إن هذه السياسة تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة، إذ يعود المتقاعدون مبكراً إلى سوق العمل، ما يزيد من المنافسة على الوظائف المتاحة في ظل قلة فرص العمل الجديدة، وبالتالي يرفع معدلات البطالة، حيث إن هؤلاء المتقاعدين في سنّ تمكنهم العمل.

وأضاف عوض لـ«العربي الجديد» أن البطالة في الأردن لا تزال على ارتفاع ومستويات المعيشة في تراجع، وبالتالي فإن تطبيق بعض النصوص الواردة في النظامين سيؤدي إلى ارتفاع أخر على نسبتي البطالة والفقر، وإلى تعميق المشكلات الاجتماعية وزيادة حالات التعثر المالي والملاحقات القانونية والحجز على الممتلكات وعدم قدرة الغالبية على توفير متطلبات الرعاية الصحية والمسكن الملائم والنفقات الأساسية على الطعام والملبس وغير ذلك.

مارَف التقاعد المبكر

خبير التأمينات والحماية الاجتماعية موسى الصبيحي، حذر من استمرار الحكومة بالعمل بالتقاعد المبكر نتيجة لسلبياته التي تنطوي على العامل بالدرجة الأولى وعلى مؤسسة الضمان الاجتماعي في الدرجة الثانية. كذلك حذر من الآثار السلبية الخطيرة لتطبيق النظامين على الموظفين والأمن المجتمعي والوضع الاقتصادي. وقال الصبيحي لـ«العربي الجديد» إن إحالة الموظفين على التقاعد المبكر في غاية الخطورة من ناحية حرمان الموظف الحق بالحصول على راتب تقاعدي بحدّ يمكّنه من تلبية احتياجاته الأساسية أو جزء كبير منها، ومن ناحية أخرى تترتب أعباء مالية مرتفعة على مؤسسة الضمان الاجتماعي وتهدد موجوداتها المالية من خلال ارتفاع قياسي في حالات التقاعد المبكر وزيادة فاتورة الرواتب وتراجع الإيرادات الشهرية المتحققة من الاقتطاعات.

وأكد أهمية التوقف عن إحالات التقاعد المبكر وربطه كما كان سابقاً بقرار الموظف ذاته لتجنب المخاطر التي تنطوي على ذلك. وقال الصبيحي إنه انتُهي من خدمات حوالى 17 ألف موظف في القطاع العام، لاستكمالهم شروط التقاعد المبكر منذ عام 2018 حتى الشهر الماضي من العام الجاري، معظمهم «دون طلبهم». المختص في علم الاجتماع حسين الخزاعي، حذر أيضاً من خطورة تطبيق نظام إدارة الموارد البشرية الجديد على المجتمع الأردني وضرورة وقف العمل به فوراً. وقال إن النظام الجديد للعمل في الجهاز الحكومي سيلحق ضرراً اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً وأمنياً بالمجتمع الأردني، محذراً من زيادة عدد حالات الطلاق جراء تطبيق النظام.

وبيّن أن ذلك يعود إلى عدم القدرة على المواءمة بين احتياجات الأسرة وسداد الديون بسبب فقدان العمل الإضافي الذي يرفع وتيرة العنف الأسري الناتج من الغضب والتوتر والعصبية جراء العجز عن مواجهة الأعباء الاقتصادية وعدم القدرة على تأمين الاحتياجات، خصوصاً أن الأسرة كانت تعتمد على عمل إضافي يوفر دخلاً مسانداً لسداد الاحتياجات، وبالتالي الوصول إلى الطلاق.

وقال الخزاعي إن المرأة الأردنية هي من سيدفع الثمن الأغلى جراء تطبيق هذا النظام، إذ إن نسبة الإناث الباحثات عن عمل إضافي في الأردن أكثر من الذكور، وخصوصاً في الفئات العمرية المنتجة الشابة (25 عاماً - 40 عاماً) التي تبلغ فيها نسبة الإناث الباحثات عن عمل إضافي ضعف نسبة الذكور.

التضخم ارتفع بنسبة 1,67% خلال النصف الأول من 2024 (خليل مزرعاوي/فرانس برس)

ارتفاع معدل التضخم

ارتفع معدل التضخم في الأردن بنسبة 1,67% خلال النصف الأول من العام الحالي، مقارنة للفترة نفسها من عام 2023. وأظهر تقرير صادر عن دائرة الإحصاءات الأردنية، الخميس الماضي، أن مجموعة المياه والصرف الصحي، والاتصالات والمعلومات، والمساهمة في النقابات، والإيجارات، واللحوم والدواجن، هي الأكثر إسهاما في معدل التضخم. وبحسب تقديرات صادرة عن تقرير «أطلس أهداف التنمية المستدامة للعام 2023» فإن عدد الفقراء في الأردن يبلغ حوالي 3 ملايين و980 ألف شخص (نحو 35% من السكان).

الخليج

السعودية: «المسبار الجغرافي» يوفر فرصاً استثمارية

بات «المسبار الجغرافي» أحد المشاريع التي تسعى المملكة العربية السعودية من خلالها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفير فرص استثمارية في العديد من المجالات

مسقط ـ **كريم رمضان**

في قلب الرياض، وقف خالد السعيد، المهندس بإحدى الشركات الناشئة، والمتخصصة في تقنيات الطاقة الشمسية، معبراً عن تفاؤل وطموح كبيرين، على أثر بدء ظهور ثمار مشروع «المسبار الجغرافي»، ما فتح آفاقاً واسعة لفرص استثمارية عديدة وفق إفادته لـ«العربي الجديد». ويعود تفاؤل السعيد إلى تعزيز مؤشرات الواقع لما تضمنه تقرير نشرته وزارة الطاقة السعودية، في مارس/آذار، بشأن خطط المملكة لزيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة إلى 50% بحلول عام 2030. «نحن نعيش في عصر التحول». هكذا قال السعيد بحماس، مضيفاً: «شركتنا جزء من هذا التغيير الكبير الذي يشكل مستقبل المملكة». وحسب إفادة خبيرين لـ«العربي الجديد»، فإن «المسبار الجغرافي» يأتي أحد المشاريع الرائدة التي تسعى المملكة من خلالها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة أن دراسة أجرتها جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، في إبريل/نيسان الماضي، أكدت أن تطبيقَ تقنيات المسح الجغرافي المتقدمة يمكن أن يزيد من كفاءة استخدام المياه في الزراعة بنسبة تصل إلى 30%. ومن شأن ذلك أن يعزز الأمن الغذائي والمائي للسعودية على المدى الطويل، ما يفتح الباب واسعاً أمام المستثمرين والشركات للمساهمة في هذا التحول الاقتصادي والبيئي الكبير، بحسب إفادة الخبيرين.

توطين التكنولوجيا

في هذا الإطار، يشير الخبير الاقتصادي، وضاح طه، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن المملكة العربية السعودية تشهد نشاطاً ملحوظاً في تعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتماشى مع أهداف رؤية 2030، معتبراً أن هذا التوجه يهدف أساساً إلى تقليل الاعتماد على الثروة الهيدروكربونية وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى في الاقتصاد السعودي.

ويؤكد طه أهمية الإشارة إلى أن جزءاً من كفاءة الأداء يتعلق بترشيد الاستهلاك المحلي للطاقة، سواء النفط أو الغاز، ويرى أن أحد أهم أوجه الاستثمار في القطاع الخاص هو توطين صناعات الطاقة النظيفة، خاصة الطاقة الشمسية. ويقترح طه، في هذا الصدد، توطين تكنولوجيا تصنيع ألواح الطاقة الشمسية من الجيل الخامس في المملكة، بما يساعد في تسريع الاعتماد على الطاقة النظيفة وتقليل تكلفة إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية. ويشدد الخبير الاقتصادي على أهمية التكامل في مراحل التطوير، بحيث لا تقتصر العملية على الاستيراد فقط، بل تشمل تطوير الأداء داخلياً من خلال مراكز الأبحاث والبدء بأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا في صناعة الألواح الشمسية.

وفي السياق، يلفت طه الانتباه إلى أهمية قطاع التعدين في السعودية، مشيراً إلى وجود معادن مهمة اكتشفت عبر المسح الجيولوجي، ويتوقع أن تنشأ صناعات متعلقة بها، ليس بالاستخراج فقط، وإنما أيضاً بعمليات التصنيع، وهو ما يعزز بالصناعات التحويلية. ويؤكد طه أن الصناعات التي تعتمد على مواد خام مستخرجة من المملكة ستحقق هوامش ربح أعلى في المراحل التي تلي عملية الاستخراج، ما يخلق فائدة أكبر وربحية أعلى في هذه المجالات، مشيراً إلى أهمية الصناعات الخدمية، خاصة في قطاعات السياحة والفندقة والطيران، معتبراً إياها قطاعاً ثالثاً مهماً.

كما يلفت طه إلى أهمية قطاع الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي، مقترحاً بدء شراكات استراتيجية من خلال أداء مبدع لصندوق الاستثمارات العامة السعودي، إذ يرى إمكانية توطين هذه التقنيات تدريجياً، والبدء بمرحلة مبكرة، خاصة أن نسبة الاستعداد في مؤشر الذكاء الاصطناعي في السعودية تعتبر جيدة.

مزرعة في منطقة جازان جنوب غربي المملكة (فايز نور الدين/فرانس برس)

مصارف

توجه إلى سحب تراخيص بنوك يمنية

صنعاء ـ **محمد راجح**

يتجه البنك المركزي اليمني الحكومي في عدن إلى سحب تراخيص بنوك واستبعادها من نظام التحويلات «سويفت» حيث يتهمها برفض قرار نقل مراكزها الرئيسية من صنعاء إلى عدن التي تتخذ منها الحكومة المعترف بها دولياً عاصمة مؤقتة لها. جاء ذلك وفق نسخة مسربة صادرة عن البنك الحكومي الذي دعا فيها البنوك التي ألغيت تراخيصها اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار مع مراعاة استيفاء حقوق المودعين لديها، رشاد العليمي، إلى حوار اقتصادي بين الأطراف اليمنية برعاية الأمم المتحدة.

ووصف المصرفي اليمني، علي التويتي، في حديث لـ«العربي الجديد»، قرارات البنك المركزي في عدن بالكارثية، إذ قال إنها تستهدف الأضرار بالقطاع المصرفي واليمن ومعيشة اليمنيين.

وفي الوقت الذي يتخوف فيه عملاء البنوك على وضعية ودائعهم لدى هذه المصارف المشمولة بالقرار، أكد سلام عدم وجود أي جديد في هذا الخصوص لأن البنوك تمتنع منذ بداية الحرب عن إجراء أي حركة في ودائع الحسابات القديمة لما قبل العام 2014، فضلاً عن تراجع ملحوظ في الودائع لديها خلال الأعوام التي تلت اندلاع الحرب في اليمن مع بروز شركات الصرافة ومؤسساتها منافساً رئيسياً لها في جذب أموال التجار والمواطنين وودائعهم.

وتشهد اليمن أزمة خانقة نتيجة الشلل الذي أصاب عملية التحويلات الداخلية بين مناطق طرفي الصراع بسبب إيقاف الشبكات المصرفية عن العمل واستلام وإرسال، كان آخرها قرار إيقاف شبكات تحويلات مهمة مثل «النجم»، وكذا «الحزمي» وشبكة ثالثة بحسب تعميم صادر عن جمعية الصرافين اليمنيين بصنعاء. وأفاد مواطنون تحدثوا لـ«العربي الجديد»، بأنهم غير قادرين على التحويل من مناطق الحكومة المعترف بها دولياً إلى مناطق سيطرة الحوثيين أو العكس، إذ قال المواطن أحمد فاضل، وهو من سكان صنعاء شمال اليمن إنه فوجئ عندما توجه إلى إرسال مبلغ مالي يصل إلى نحو 20 ألف ريال إلى أقارب له في تعز جنوب غربي البلاد بمشكلة في عملة التحويل. من جانبه، أشار التاجر نبيل الأشول، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى وجود صعوبات في التحويلات وهي شبه متوقفة بين المناطق اليمنية، ما أثر كثيراً على تسيير أنشطتهم وأعمالهم، لافتاً إلى محدودية الجهات المصرفية المستخدمة في التحويلات المالية. وكانت الأمم المتحدة قد نبهت منتصف الشهر الماضي من قرار محتمل وشيك باستبعاد البنوك الموجودة في صنعاء من استخدام نظام سويفت المصرفي، الأمر الذي من شأنه أن يمنع هذه البنوك من تسهيل المعاملات المالية الدولية، كما حذرت مسؤولة في منظمة أممية مما وصفتها بـ«العواقب الكارثية المحتملة» لهذا القرار، مؤكدةً أن هذه الخطوة تهدد بمزيد من التفتت وإضعاف الاقتصاد اليمني المتعثر بالفعل.

وأصدر البنك المركزي الحكومي سلسلة من القرارات منذ مارس/ آذار الماضي 2024، أهمها القرار الذي وضع مهلة مدتها 60 يوماً للبنوك والمصارف العاملة في صنعاء لنقل مقراتها وإدارة عملياتها إلى عدن العاصمة المؤقتة للحكومة المعترف بها دولياً حيث انتهت المدة في مايو/ أيار الماضي بدون قيام البنوك الخمسة المشمولة بتنفيذ القرار وهو الأمر الذي نتج عنه إقدام البنك على اتخاذ العديد من الإجراءات التي تخللها إيقاف العديد من شركات الصرافة وشبكات التحويلات المالية.

بروفايل

مارين تونديلي

تعرف الفرنسيون والفرنسيات على مارين تونديلي التي تقود الحزب الإيكولوجي إكثر خلال حملة الانتخابات التشريعية الأخيرة، وتركز في برنامجها على العدالة الاجتماعية عبر فرض ضرائب على الأرباح الكبيرة ومجانية التعليم ورفع الحد الأدنى للأجور

مصطفى قماس

أضحت سترتها ذات اللون الأخضر التي لا تتخلف عنها، موضوع حديث متابعي الشأن السياسي الفرنسي في الفترة الأخيرة، هي التي اختارتها أحزاب اليسار كي تعلن التحالف الجديد في العاشر من يونيو/ حزيران الماضي، ورشحتها التوقعات لأن تقترح من ذلك التحالف كي تقود الحكومة الفرنسية. تعرف الفرنسيون والفرنسيات على رئيسة الحزب الإيكولوجي، مارين تونديلي Marine Tondelier، أكثر خلال حملة الانتخابات التشريعية الأخيرة. فقد جعل منها حضورها الإعلامي في القنوات التلفزية، رغم نتائج حزبها المتواضعة في الانتخابات الأوروبية الأخيرة، أبرز قادة اليسار الذي تحالف من أجل قطع الطريق على اليمين المتطرف. صريحة لا تخفي مشاعرها. ذلك ما لاحظه من تابعوها عندما استضافتها إذاعة فرانس إنتر خلال الحملة الانتخابية الأخيرة. فقد كانت على حافة البكاء عندما تناولت موقف وزير الاقتصاد برونو لومير الذي ساوى في تصريح له بين الحزب اليميني المتطرف التجمع الوطني والحزب اليساري فرنسا الأبية، معتبرة أن ذلك سلوك ينم عن جبن.

لها قدرة على التعبير عن مواقفها بطريقة مباشرة وواضحة، إلى درجة دفعت زعيم التجمع الوطني اليميني، جوردان باردبلا، إلى عدم مواجهتها في لقاء تلفزي مفضلاً مواجهة جون لوك ميلوشون زعيم حزب فرنسا الأبية. وقد اعتبرت مارين تونديلي أن موقفه ذاك يعود لكونها خبرت جيداً اليمين المتطرف وتعرف جيداً نقاط ضعفه، هي التي دابت على مواجهتهم في مدينتها التي يتولون أمر تسييرها في 2014. رأت تونديلي النور في 23 أغسطس/ آب 1986 من أبوين طبيبين، درست في معهد العلوم السياسية بمدينة ليل ونالت ماجستير في تدبير المؤسسات الصحية، هي التي انخرطت في حركة الخضر في 2009، وتتولى مناصب محلية.

وكانت تتطلع إلى تدبير مؤسسة صحية، لكنها تحولت إلى مدافعة عن البيئة متدرجة في مراتب المسؤولية، حيث تبرر ذلك بكونها رأت النور وترعرعت في منطقة معروفة بنشاطها المعدني، حيث تم إلحاق أضرار كبيرة بالمنطقة. تقول مارين تونديلي التي تقود الحزب الإيكولوجي منذ 2022، إنها تمارس منذ عشرة عوام دور المعارضة في مجلس مدينتها هينين بومو المعروفة بنشاطها المعدني التي يحكمها التجمع الوطني. وتتحدث عن المضايقات التي كانت تتعرض لها من اليمين المتطرف بصفتها معارضة في المجلس الإقليمي للمدينة.

تولت الإعلان في أقل من أربعة وعشرين ساعة بعد إعلان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون حل الجمعية العمومية، عن تشكيل الجبهة الشعبية الجديدة، التي استطاعت في الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية يوم السابع من يوليو/ تموز احتلال المركز الأول بـ184 مقعداً على توقعات المحللين واستطلاعات الرأي التي كانت ترشح اليمين المتطرف، عندما تسال حول التيارات التي ستتحالف معها الجبهة الشعبية الجديدة من أجل تشكيل الحكومة الجديدة، تجيب بأن الأهم ليس مع من سيتم التحالف، بل يجب التركيز على البرنامج الذي سيتم تطبيقه، محددة الأولوية في تحقيق الوعود المتحورة حول العدالة الاجتماعية والعدالة البيئية، وإحداث القطيعة مع الماكرونية. وفي الوقت الذي يثير البعض هشاشة تحالف الجبهة الشعبية الجديدة وعدم القدرة على اختيار مرشح لتولي أمر الحكومة، تؤكد مارين تونديلي، أنه من الطبيعي أن يسعى كل حزب لوضع شخص منه في منصب المسؤولية، معتبرة أن ذلك نوع من «التنوع الطبيعي»، وهو مفهوم عزيز على الإيكولوجيين. ورغم تقدم الجبهة الشعبية الجديدة في الانتخابات التشريعية الأخيرة، إلا أنها تدرك أن تشكيل حكومة برزمانة الجبهة المكونة من الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي وحزب فرنسا الأبية والحزب الإيكولوجي، لن يكون أمراً سهلاً، حيث تدعو إلى التواضع نظراً إلى عدم التوفر على أغلبية مطلقة، إلا أنها تشدد على أنه يمكن الوصول إلى نوع من التوافق، معتبرة أن الأهم هو التوجه نحو تطبيق تدابير تستجيب لانتظارات الناخبين.

أخبار

روسيا تعزز استقرار سعر الصرف

أعلنت الحكومة الروسية في بيان عبر تيليغرام أنها خفضت أمس، النسبة الإلزامية لكبار المصدرين للإيداع في البنك المركزي في روسيا من المبيعات بالعملات الأجنبية من 60% إلى 40%. وقالت: «جاء القرار مع الأخذ في الاعتبار استقرار سعر صرف العملة المحلية وتحقيق مستوى كاف من السيولة بالنقد الأجنبي». وجاء اشتراط بيع 80% من العائدات بالعملات الأجنبية لدعم الروبل في أكتوبر/تشرين الأول 2023 قبل تخفيض النسبة إلى 60% في يونيو/حزيران. ويقول البنك المركزي الروسي إن مبيعات النقد الأجنبي الإلزامية ساعدت في تهدئة التقلبات في سوق الروبل، وهو ما سمح بتخفيف هذه الضوابط. وأوقفت بورصة موسكو التداول باليورو والدولار الأسبوع الماضي بعد أن وصل الروبل إلى أدنى مستوى له في ثلاثة أسابيع. وكان الروبل قد صعد على أثر فرض عقوبات أميركية على البورصة في يونيو/حزيران.

توقعات بخفضين لأسعار الفائدة الأوروبية

توقع بنك قطر الوطني QNB، أمس السبت، أن ينفذ البنك المركزي الأوروبي خفضين إضافيين لأسعار الفائدة، بمقدار 25 نقطة أساس، خلال العام الحالي، مع استمراره في مراقبة تطورات الأسعار ونشاط سوق العمل من كثب. وأشار البنك في تقريره الأسبوعي، وفقاً لوكالة الأنباء القطرية «قنا»، إلى أنه رغم بداية دورة التيسير النقدي، لا يزال هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن وتيرة خفض أسعار الفائدة، بالإضافة إلى المعدل النهائي، أو المحايد، الذي ينبغي أن يستقر عنده سعر الفائدة الاسمي. ولفت

التقرير إلى أن منتدى السياسة النقدية، الذي نظمه البنك المركزي الأوروبي في مدينة سينترا بالبرتغال الشهر الماضي، اكتسب أهمية خاصة بعد أن بدأ البنك المركزي الأوروبي مرحلة جديدة من دورة سياسته النقدية الشهر الماضي، إذ جرى خفض أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ خمس سنوات، جاء ذلك بعد فترة التوقف التي امتدت إلى 9 أشهر، وأعقبت التشديد النقدي الأكبر في تاريخ البنك، عندما رفع أسعار الفائدة بمقدار 425 نقطة أساس، في رد فعل على الصدمة الناتجة عن التضخم بعد الجائحة.

ارتفاع عدد الأجانب إلى كوريا الجنوبية

ارتفع عدد الأجانب الذين جاؤوا إلى كوريا الجنوبية للحصول على وظيفة بأكثر من 25% على أساس سنوي في عام 2023 ليصل إلى ثاني أكبر رقم على الإطلاق، بحسب ما أظهرت بيانات في وقت سابق من الأسبوع. وارتفع عدد الأجانب الوافدين بنسبة 16,2% على أساس سنوي ليصل إلى 480 ألفاً في العام الماضي، وجاء 36,1% منهم، أو 173 ألفاً، للحصول على عمل، وفقاً لبيانات هيئة الإحصاء الكورية. وارتفع عدد الأجانب الباحثين عن العمل الذين وصلوا إلى البلاد في العام الماضي بنسبة 25,5% على أساس سنوي، ليصبح ثاني أكبر عدد على الإطلاق منذ عام 2000، عندما بدأت الوكالة في تجميع البيانات ذات الصلة. وشهدت البلاد أكبر عدد من الأجانب الذين جاؤوا إليها للعمل في عام 2008، إذ وصل عددهم إلى 176 ألفاً.

وجاء هذا النمو مع قيام الحكومة بتوسيع حصة تأشيرات العمل غير المهنية (E-9) للعمال الأجانب وتخفيف القواعد المتعلقة بتوظيف الكوريين الذين يعيشون في الخارج، وفقاً لمسؤولي الوكالة.